

« انه شيوعي ويناضل من أجل حرية شعبه وانه يؤمن بأن السلام من حق جميع الشعوب » (الفجر ، ١٩/٤/١٩٧٥) .

الحكم في قضية أهد المتهمين باختطاف صاحب «الفجر»

بعد مداوالات استغرقت حوالي السنة ، اصدرت المحكمة المركزية بالقدس يوم ١٩٧٥/٤/٢٨ قرار الادانة والحكم في القضية المرغوة من الادعاء العام ضد ياسر الكركري ، اهد منفذي جريمة خطف يومس نصر صاحب جريدة الفجر المقدسية .

وبعد تلاوة قرار الادانة وقف المدعي العام وطلب بانزال اقصى عقوبة على المتهم لان بقاءه طليقا يسبب خطرا على الجمهور ، خاصة وان لدمتهم عدة سوابق ، وطلب بتفصيل مدة الحكم الصادر عليه سابقا وهو المسجن عامين مع وقف التنفيذ . اما الدفاع فطلب تخفيف الحكم عليه وان يأخذ بعين الاعتبار ان المتهم لم يكن المحرض على الجريمة بل استنجر من قبل آخرين ... وبعد الداولة اصدر القاضي حكمه بالسجن على المتهم لمدة ست سنوات مع تفصيل مدة الحكم السابق وهي سنتان .

وذكرت الفجر ان المدعي العام فوجيء بهذا القرار لان الادلة التي قدمتها اليه الشرطة كانت هزيلة ولا تكفي للادانة ، بينما استبعدت شهودا اساسيين في هذه القضية كان من الممكن ان يثبتوا تهم الادعاء في القضية .

ويعتقد المتابعون لسير التحقيق في هذه القضية ان الهزلة في قضية الادعاء لم تكن صدفة ، انما كانت ناتجة عن ضغوط اوساط سياسية في اسرائيل لم تكن معنية في احراج اعوانها من العرب الذين كانوا وراء هذه الجريمة والمعتقد انهم من الخليل .

وجاء في قرار الادانة انه ليس من الضروري القول بأن ما جاء في اقوال المتهم لا يستعمل كاثبات ضدهم . والقصد هنا شهود الدفاع : جميل حداد ، شحدة الجعبري ، سمور الجعبري . ويفكر ان حداد قد غادر الضفة الغربية فيما بعد الى ألمانيا الغربية .

وترى الاوساط المتابعة لهذه القضية ان قرار الادانة يفرض على المدعي العام ان يقدم شركاء الكركري الى القضاء . لكن سلطات الاحتلال كما

١٩٧٥ خمسة من ابناء المناطق المحتلة الذين كانوا يتبعون منذ فترة طويلة في سجون الاحتلال . وكانت سلطات الاحتلال قد درجت على ابعاد قوائم عديدة من ابناء الشعب الفلسطيني عن بيوتهم وممتلكاتهم خلال سنوات الاحتلال السابقة . الا انها بعد حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ ، اخذت تركز حملاتها الابغادية التعسفية على العناصر الوطنية المعروفة بصلابتها وعلى القيادات النقابية والعمالية في الارض المحتلة .

وكانت آخر دفعة من المبعدين هم : المهندس حسين حداد من بيت لحم ، النقابي خليل حجازي من نابلس ، والجمال النقابي حسين ابو غربية من القدس ، عابد الزريعي وعثمان ابو عامي وهما من قطاع غزة .

ومن المعروف ان حداد وحجازي وابو غربية كانوا قد اعتقلوا في الحملة الشهيرة الواسعة التي شنتها سلطات الاحتلال ضد الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة في نيسان (ابريل) من العام الماضي . وبقي هؤلاء الثلاثة معتقلين منذ ذلك التاريخ حتى تاريخ ابعادهم الى لبنان .

وذكرت صحف الضفة الغربية ان الحامية فلبسيا لانغر ، وهي وكالة كل من حداد وحجازي وابو غربية ، قالت انها قابلت حسين حداد قبل يوم واحد من ابعاده في سجن الخليل ، حيث مثل هو وستة من زملائه المعتقلين اداريا امام لجنة استئناف عسكرية للمعتقلين الاداريين . والستة هم : عبد المجيد حداد ، عطالله رشماوي ، خليل رشماوي ، داود مطر ، محمد سعده و ابراهيم عواد . واعلنت الحامية باسم موكلها هؤلاء امام لجنة الاستئناف ، انها وموكلها سيرفضون المثول امام لجان الاستئناف العسكرية ، لانهم يرون فيها مجرد ورقة توت وضعت لتغطي عورة الاعتقالات الادارية . وصرحت الحامية لانغر ، بان ابعاد الدفعة الجديدة هذه من المواطنين ، وخاصة حسين حداد ، يثبت صحة موقفها نيابة عن موكلها المعتقلين السياسيين بقطاعه هذه اللجان ، كما يؤكد زيف دفاع القاضي العسكري رئيس اللجنة عن « الديمقراطية الاسرائيلية » . ونقلت الحامية لانغر على لسان المهندس حداد قوله امام اللجنة العسكرية لدى مثوله قبل يوم واحد من ابعاده